مجلس الاعيان الاردني وموقفه من التطورات السياسية في فلسطين 1947–1950

الباحث الأول:
غزوان فوزي عيدان الحديدي

الباحث الثاني:
أ.د. طه خلف محمد الجبوري
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

يعد مجلس الاعيان احد الركائز الأساسية في السلطة التشريعية للمملكة الأردنية الهاشمية؛ لما له دور كبير في تشريع القوانين وإصدار الاحكام، وهو المجلس الذي وجده دستور عام 1947م وعلى الرغم من كونه مجلس أسس حديثا إلا أنه ناقش مشاريع مهمة وقضايا كبيرة كانت فلسطين وقضيتها من بين القضايا التي نوقشت تطوراتها في هذا المجلس، وكان لمجلس الاعيان موقفه تجاه قرار تقسيم فلسطين والمشاريع البريطانية الامريكية الرامية لتقسيم فلسطين لمناطق ثلاثة وغيرها من مشاريع التقسيم ، وكذلك كان لمجلس الاعيان الدور الكبير في مساندة مؤتمرات الوحدة بين الضفتين وموقفه من إرادة شعب فلسطين في الضفة الغربية ودعم الحكومة في جميع قراراتها التي ترمي للوحدة والتصويت لقرار الحكومة الأردنية القاضي بضم الضفة الغربية وإعلان الوحدة الأردنية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الاعيان، المملكة الاردنية الهاشمية، مجلس النواب، فلسطين، الضفة الغربية.

The Jordanian Senate and Its Position on the Political Developments in Palestine 1947-1950

Ghazwane Fawzi Eidan Al-Hadidi
Prof. Dr. Taha Khalaf Mohammed Al-Jabouri
Tikrit University / College of Education for Humanities

Abstract:

The Senate is one of the main pillars of the legislative authority of the Hashemite Kingdom of Jordan, as it plays a major role in legislating laws and issuing rulings. It is the council that was established by the 1947 Constitution, and despite being a newly established council, it discussed important projects and major issues, including Palestine and its cause, among the issues whose developments were discussed in this council. The Senate had its position on the decision to partition Palestine and the British and American projects aimed at dividing Palestine into three regions and other partition projects. The Senate also played a major role in supporting the unity conferences between the two

banks, its position on the will of the Palestinian people in the West Bank, and its support for the government in all its decisions aimed at unity, and voting for the Jordanian government's decision to annex the West Bank and declare Jordanian Palestinian unity.

Keywords: Senate, Hashemite Kingdom of Jordan, House of Representatives, Palestine, West Bank.

المقدمة:

يعد موضوع (مجلس الاعيان الأردني وموقفه من التطورات السياسية في فلسطين 1947–1950) من الموضوعات المهمة؛ لأن مجلس الاعيان يعد جزءا من السلطة التشريعية للمملكة الأردنية الهاشمية، وهو المجلس الذي وجده دستور عام 1947م لذا بدأت الدراسة بهذا التاريخ واختير عام 1950 نهاية المدة؛ لأن المجلس صوت على قرار الوحدة في هذا العام وتكون من ثلاث نقاط مهمة هي: تشكيل المجلس و أسماء الأعضاء الذين اختارهم الملك، والنقطة الثانية موقف المجلس من قرار التقسيم وتبعاته، والنقطة الثالثة تناول البحث موقفه من الوحدة الأردنية الفلسطينية، وعلى الرغم من كونه مجلسا أسس حديثا إلا أنه ناقش مشاريع مهمة واستعمل في هذا البحث وثائق ومصادر مهمة كان ابرزها واهمها: محاضر مجلس الاعيان لتلك المدة.

أولا: تشكيل مجلس الاعيان الأول 1947

بناء على التعديلات التي طرأت على الحياة التشريعية وفق الدستور الجديد وصدور قانون الانتخابات لسنة 1947م أصدرت الحكومة مرسوما في 6 تموز 1947م حدد بموجبه رئيس الوزراء سمير الرفاعي أن يوم 20 من تشرين الأول موعدا لانتخابات أعضاء مجلس النواب، وأصدرت الإرادة الملكية لاجتماع لجنتي البدو في القصور الملكية لاختيار المكلفين بانتخاب عضوي البدو في المجلس لا توجد مصادر في المستند الحالي. (الجريدة الرسمية، 1947، الصفحات 2–10) ، وأصدرت الإرادة الملكية في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1947م تعيين أعضاء مجلس الأعيان تماشيا مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الحياة النيابية في الأردن إذ تم تشكيل مجلس الاعيان الأول من الأسماء الآتية (خير، 1947، صفحة 342):

1-	توفيق أبو الهدى: رئيسا للمجلس	6-	واصف البشارات: عضوا
2-	عبد الرحمن الرشيدات: عضوا	7-	شوكت حميد: عضوا
3-	نوفان السعود: عضوا	8-	صبري الطباع: عضوا

-4	الشيخ حديثة الخريشة: عضوا	-9	سليم البخيت: عضوا
-5	الشيخ محمد أبو تاية: عضوا	-10	عبد الله الكليب: عضوا

وعقد مجلس الاعيان الأردني جلسته الأولى للدورة العادية الأولى في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين المصادف الثالث من تشرين الثاني 1947م برئاسة السيد توفيق أبي الهدى وحضور جميع الأعضاء باستثناء معالي السيد عبد الرحمن الرشيدات، وبدأت الجلسة بحديث رئيس المجلس إذ طلب من الأعضاء الحاضرين أداء اليمين الدستوري وبدأ بنفسه فتلاه بالصيغة الآتية: " اقسم بالله العظيم على الإخلاص لجلالة الملك والمحافظة على الدستور وخدمة الامة والقيام بالواجبات الموكلة إلي حق القيام". وتلى الأعضاء بالصيغة نفسها ووزع خلال هذه الجلسة مشروع النظام الداخلي للمجلس على جميع الأعضاء لقراءته في الجلسة المقبلة والتصويت عليه (محاضر مجلس الاعيان الأردني، 1947، الصفحات 1-7).

وعقد مجلس الاعيان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق السادس من تشرين الثاني 1947م جلسته برئاسة السيد توفيق أبي الهدى وحضر الاجتماع جميع الأعضاء عدا السيد عبد الرحمن الرشيدات وتم خلال الجلسة التصويت على مشروع النظام الداخلي للمجلس وكانت اهم مواد النظام الداخلي هي (محاضر مجلس الاعيان الأردني، 1947، الصفحات 1-2):

1-في الجلسة الأولى لكل مجلس يقسم رئيس المجلس والأعضاء يمين (الإخلاص للملك والمحافظة على الدستور والقيام بالواجبات الموكلة اليه حق القيام) وكذلك على كل رئيس أو عضو يعين مجددا أن يقسم اليمين المذكور في اول جلسة يحضرها بعد تعيينه وبعد أن يقوم بأي عمل في المجلس على وفق ما نصت عليه (المادة/1).

2-ينتخب نائب لرئيس المجلس لمدة سنتين يتولى رئاسة المجلس في حال غياب الرئيس على وفق ما نصت عليه (المادة/3)، وانتخاب أعضاء اللجان الثلاث القانونية والمالية والإدارية على أن تتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء ولمدة سنتين على وفق (المادة/4) وتنتخب كل لجنة مقررا لها ويجوز لرئيس المجلس ترأس أي لجنة عندما يرى ذلك لزوما ولا يجوز لعضو من الأعضاء أن يشترك في أكثر من لجنتين.

3-فيما يخص المشاريع التي يتم اقتراحها او تعديلها في المجلس، نصت (المادة/7) من هذا النظام أي مقترح يرد من مجلس النواب يحيله الرئيس الى احدى اللجنتين القانونية او المالية بحسب موضوعاتها ويحيل الى اللجنة الإدارية كل ما يختص بالأمور الإدارية من استدعاءات ومعاملات، واذا اقترح احد الأعضاء وضع قانون او تعديل احد القوانين المعمول بها فقدم تقريرا فيما يخص ذلك الى الرئيس وعلى الرئيس احالة هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية لدراسته وإبداء رأيها فيه ثم على المجلس النظر فيه فإذا

وافق عليه الغالبية يرسل لرئاسة الوزراء لبحثه، واذا رفض بالاقتراح (التصويت) فلا يجوز طرحه الا في دورة اعتيادية أخرى وهذا ما نصت عليه(المادة/8).

4-يحيل الرئيس مشاريع القوانين الواردة من اللجان على المجلس فتتلى القرارات المتخذة بشأن قبولها او تعديلها او رفضها فإذا تم القبول تتلى مادة وتحول الى رئاسة الوزراء من شأنه البت بها او رفضها او تعديلها فإذا تم تعديلها من رئاسة الوزراء ترجع مع التعديل الى مجلس النواب وهذا ما نصت عليه (المادة/) (محاضر مجلس الاعيان الأردني، 1947، صفحة 2).

5-كل مشروع قانوني يتخذه مجلس النواب يرسل الى مجلس الاعيان للبت به فإذا قبلت مشاريع القوانين كما اقرها مجلس النواب من دون تعديل يقدم رئيس المجلس نسخة منه مذيلة بتوقيعه وتوقيع سكرتير المجلس الى رئاسة الوزراء لرفعها لجلالة الملك، اما التي يجري عليها التعديل فتعاد الى مجلس النواب للنظر في هذه التعديلات على وفق (المادة/12)، فإذا قبل مجلس النواب بهذه التعديلات يحيل الرئيس هذه القوانين الى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعه ثم يقدم الى رئاسة الوزراء على وفق (المادة/17)، اما اذا رفض مجلس النواب التعديل المرسل اليه من مجلس الاعيان فتجري المعاملة مع هذا المشروع كمشروع يرد للمرة الأولى على وفق (المادة/ 18)، فإذا اصر مجلس الاعيان على اجراء التعديل التي سبق أن اجراها فيعيد الرئيس مشروع القانون مرة ثانية الى مجلس النواب واذا استمر مجلس النواب في إصراره وظل الخلاف في صيغة التعديل قائما بين المجلس في المرتين فلرئيس مجلس الاعيان حينها أن يدعو لعقد جلسة مشتركة للمجلسين النواب والاعيان كما سمحت ذلك (المادة/49) من الدستور ويبلغ ذلك الى رئيس مجلس النواب على وفق(المادة/19) من النظام .

6-يفتتح المجلس من قبل الرئيس بحضور ثلثي أعضاء المجلس ويقرأ السكرتير محضر الجلسة السابقة فإذا لم يبدي احد الأعضاء اعتراضات يعد المحظر مقبولا على وفق (المادة /25) وتكون مذكرات المجلس علنية غير أنه اذا اقترح اثنان من الأعضاء او اكثر بطلب خطي لعقد جلسة سرية فتخلى القاعة من المستمعين ويطرح الرئيس الاقتراح على التصويت فإذا قبلته الأكثرية تبقى الجلسة سرية الى حين الانتهاء من موضوع الذي طلب عقدها لأجله على وفق (المادة/26)، فوافق المجلس بالإجماع على جميع مواد النظام الداخلي.

وعقد المجلس في السابع عشر من شهر تشرين الثاني 1947 وتم خلال هذه الجلسة انتخاب نائب لرئيس المجلس فحاز السيد عبدالله الكليب الأكثرية وانتخب كذلك أعضاء يمثلون اللجنة القانونية في مجلس الاعيان فحصل ثلاثة أعضاء على الأكثرية ليمثلوا اللجنة القانونية وهم كل من: (عبد الله الرشيدات، وصبري الطباع، وسليم البخيت)، وانتخب للجنة المالية كل من: (عبدالله الكليب، ونوفان السعود، وواصف البشارات)، فيما انتخب للجنة الإدارية كل من: (شوكت حميد، وحديثة الخريشة، ومحمد ابو تاية) (محاضر مجلس الاعيان الأردني، 1947، صفحة 1).

ثانيا: موقف مجلس الاعيان الاول من قرار تقسيم فلسطين 1947

كان موقف المملكة الأردنية بالضد من أي مشروع تقدمه بريطانيا لحل القضية الفلسطينية على حساب اهل فلسطين أصحاب الحق المشروع ولهذا كان موقفها الأخير في مؤتمر لندن ورفضها لـ(مشروع موريسون) (العمري، 2021، الصفحات 291–300) الذي طرح خلال المؤتمر، وبعد عدة مباحثات خلال المؤتمر المذكور لم تصل الحكومة البريطانية لحل لتلك القضية فأعلنت في شباط عن فشل هذا المؤتمر وعزمها لرفع القضية الى هيأة الأمم المتحدة وبناء على ذلك عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في نيسان للنظر في هذه القضية وبعد عدة مباحثات توصلت إلى تشكيل لجنة لدراسة القضية وتقديم توصياتها التي تراها مناسبة لحلها (العمري، 2021، الصفحات 301–303).

وانتقد الملك عبد الله وصول القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة وعبر عن اسفه لعدم حل هذه القضية على أساس الالتزامات البريطانية المقطوعة للعرب، اما فيما يخص اللجنة فقد رأى الملك أن من واجب العرب أن يقابلوها وأن يقيموا حججهم امامها حتى اذا عادت الى الأمم المتحدة كانت الدولة العربية ذات العضوية فيها لها بالمرصاد (جريدة الجزير، 1947).

ورفعت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الى الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في أيلول 1947 واشتمل التقرير عدة توصيات ومشروعين لحل القضية إذ لم تستطع اجماع اللجنة على اقتراح مشروع واحد، وتشكلت لجنتين لتدارس كل مشروع على حدة فقدمت اللجنة الأولى المشروع الأول الذي يقوم على أساس قيام دولة موحدة في فلسطين، وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1947 طرح هذا المشروع للتصويت ولم يكتب له النجاح، ونتيجة ذلك تقدم العرب بمقترح إحالة القضية برمتها الى محكمة العدل إلا أنه رفض، وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1947 طرح مشروع التقسيم للتصويت ونال 25 صوتا وحصل بذلك الأكثرية المطلوبة لرفعه الى الجمعية العامة التي يجب الحصول على ثلثي اصواتها لتحصل الموافقة على المشروع (العمري، 2021، الصفحات 308– 309) .

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947جلسة خاصة طرحت فيها مشروع التقسيم للتصويت واقرته بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتا ومعارضة ثلاثة عشر صوتا وامتناع عشر دول عن التصويت، وحمل هذا المشروع قرار (رقم 181) إذ نص على انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم فلسطين الى دولتين دولة عربية ودولة يهودية ووضع نظام خاص للقدس وجعلها منطقة دولية يتم ادارتها من قبل الأمم المتحدة (الهور و موسى، 1983، الصفحات 22– 23).

ونتيجة تلك التطورات وصدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين اتصل رئيس مجلس النواب الأردني برئيس مجلس الاعيان ودعا لانعقاد جلسة مشتركة، فعقد مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان

جلسة مشتركة مقصورة على قضية فلسطين لبحثها بحثا عمليا صحيحا يوم الثاني من كانون الأول 1947 برئاسة رئيس مجلس الاعيان توفيق أبي الهدى وبحضور أعضاء المجلسين ورئيس الوزراء والهيأة الوزارية عدا وزير العدلية ، وبعد عدة اقتراحات من قبل أعضاء مجلس النواب والاعيان بعضها ما يخص التنظيم التطوعي وتأسيس الجبهة الشعبية المقاتلة ودعا اخرون الى ترك الحرية للشعب الأردني لاتخاذ اجراءاته اللازمة لتدارك الكارثة المحدقة بفلسطين وبعضهم اعرب عن استعداده لتنظيم تطوع المجاهدين من عشائرهم، وبعدة عدة مناقشات واقتراحات اتخذ مجلس الامة قرارا بالإجماع جاء نصه: (يقرر مجلس الامة الأردني في جلسته الخاصة يوم الثاني من كانون الأول إعلانه اشد الاشمئزاز والاستنكار لقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين وتمزيقها، كما يعلن تأييده للحكومة بما تتخذه من إجراءات للدفاع عن عروبة فلسطين) (محاضر مجلس الامة الاردني، 1947، الصفحات 67- 75).

وأدلى السيد رئيس مجلس الاعيان توفيق أبو الهدى في الحادي عشر من كانون الأول 1947م تصريحا دعا فيه الدول العربية الأعضاء في هيأة الأمم المتحدة للانسحاب منها قبل اتخاذ اي خطوات عسكرية للدفاع عن فلسطين وقال: إن هذا الانسحاب يبرره تقسيم فلسطين الذي يتنافى مع ميثاق هيأة الأمم المتحدة (جريدة الدفاع، 1947).

وعقد مجلس الاعيان جلسته يوم السبت الموافق الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني 1948م برئاسة نائب رئيس المجلس، وفي نهاية الجلسة امر النائب بأن تتلى الإرادة المطاعة بشأن فض دورة مجلس الامة فتلاها السكرتير، وبهذا انتهت الدورة الأولى لمجلس الاعيان الأول (محاضر مجلس الاعيان الاردني، 1948، صفحة 1).

وفي عهد هذا المجلس ظهر تعاطف كبير مع القضية الفلسطينية على الرغم من المواقف السابقة سواء كانت من المجالس التشريعية او الحكومة، وانطلق أعضاؤه للتأكيد على الحكومة وحثها على الوقوف الى جانب هذه القضية العربية ويبدو أن المجلس قد تفاعل بشكل مؤثر مع بقية الشعب.

ثالثا: موقف مجلس الاعيان الأول من الوحدة الاردنية الفلسطينية 1950

كان لتطورات القضية الفلسطينية بعد قرار التقسيم وتحشيد الجيوش العربية ومنها المملكة الأردنية ضد هذا القرار وإعلان الحرب في سنة 1948 التي سميت بالسنة التي بدأت بها ضد توسع الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية واستطاعت أن تحرز هذه الجيوش النصر وتحرير جزء كبير من الأراضي الفلسطينية (الرقاد، 2021، الصفحات 170- 186).

وكانت الحرب لصالح العرب إذ تمكن العرب من تحرير أراض كبيرة من الاحتلال الصهيوني حتى طالب العدو بهدنة واخذ يستنجد بالغرب، استمرت الهدنة حتى التاسع من تموز 1948م إذ استأنفت

العمليات العسكرية في الجبهات المصرية والاردنية كافة حتى تقدمت أمريكا بمشروع هدنة ثانية التي بدأت في الثامن عشر من تموز 1948 وخلال تلك المدة قامت العصابات الصهيونية بهجمات واحتلت أراض كثيرة كان نتيجتها ضياع جزء كبير من فلسطين يفوق مساحة القسم المخصص لإنشاء دولتهم في مشروع التقسيم (الشياب، 2022، الصفحات 120- 121).

وبحثت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لتشكيل حكومة فلسطينية بعد الهدنة الثانية في حرب 1948م امر تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة بدلا من (الهيأة العربية العليا) وأصدرت اللجنة في الثالث عشر من أيار 1948 قرارا أوضحت فيه بأن دخول القوات العربية الأراضي الفلسطينية يجب أن ينظر اليه كأجراء مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة ودعت في التقرير الى تسليم فلسطين الى أهلها بعد التحرير ليقرروا مستقبل بلادهم بأنفسهم، وعد هذا القرار بعيدا من السياسة العربية بهذا الشأن، طرحت الحكومة المصرية فكرة انشاء حكومة لفلسطين باسم (حكومة عموم فلسطين) (الازعر، 2000، صفحة 189) وذلك في اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في الثامن من أيلول 1948م وجاء ذلك باعتبار أن لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وأن النية جارية لإدخالها في هيأة الأمم المتحدة مما جعل من الضروري عرقلة هذا المسمى بوجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها وتتولى هي مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين بمجموعها، واخذت الهيأة العربية العليا على عاتقها تنفيذ هذه الفكرة وشجعها على ذلك كل من: مصر والسعودية وسوريا، ودعت حكومة عموم فلسطين الى عقد مؤتمر لها في غزة يوم الأول من تشرين الأول 1948م لإعلان استقلال فلسطين (حمدان، 2006، صفحة 196).

وعقد مؤتمر غزة فعلا في الأول من تشرين الأول 1948م اسمته المجلس الوطني في غزة وتولى رئاسة المجلس(امين الحسيني) واعلن فيه استقلال فلسطين ووحدتها ، ولم يوافق الملك عبدالله على تشكيل هذه الحكومة؛ لأنه كان يدرك أنها ليس سوى اعلان رمزي لا قدرة فعلية له على صيانة الأجزاء العربية من فلسطين وكان موقف الحكومة الأردنية وسكان الضفة الغربية متفقا مع وجهة نظر الملك عبدالله، ووجهة نظرهم في هذه المسألة بأن الجيش العربي لو تخلى عن الأجزاء العربية التي تحافظ على عروبتها لما كان بمقدور حكومة عموم فلسطين حمايتها والدفاع عنها واذا تخلى الجيش العربي عنها واعتدى الصهاينة عليها ما سلم الأردن من حملات الدعاية والملامة، وصممت الحكومة الأردنية بالوقوف موقفا حازما في القضية فأمرت بحل منظمة الجهاد المقدس واعتزمت السير في الاتجاه الذي يختاره سكان المنطقة العربية من اهل فلسطين (خدوري، 1973، صفحة 131) (العمر، 1999، الصفحات 15-20).

أ - مؤتمر عمان :

وقفت الحكومة الأردنية ضد حكومة عموم فلسطين إذ أصدرت بيانا رسميا دعت فيه أن كل شخص يذهب لاجتماع غزة سيودع عند عودته في السجن ولن يسمح له بالعودة الى بلده، ووجد عدد كبير من القيادات الفلسطينية الموالية للأردن أن الضمان الحقيقي للمحافظة على الأراضي الفلسطينية هو قيام وحدة بين الأراضي المتبقية من فلسطين والأردن، لذا انعقدت مؤتمرات فلسطينية بدعم من الملك عبدالله طالبت بالوحدة مع الأردن، فعقدت الحكومة الأردنية في الأول من تشرين الأول اجتماعا للفلسطينيين في عمان تزامنا مع مؤتمر غزة برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي والشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويهض وحكمت التاجي الفاروقي ومصطفى الانصاري (رديف، 2016، الصفحات 42-43)، وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات منها (العدوان، 1993، صفحة 47):

1- الدعوة الى الوحدة الأردنية الفلسطينية.

2- دعوة الجيوش العربية لمواصلة القتال والعمليات العسكرية لأجل فلسطين، ودعوة الحكومات العربية لتزويد الفلسطينيين بالسلاح.

3- عبر عن رفضه لتشكيل حكومة فلسطينية في غزة، وحمل الحكومات العربية المؤيدة لإنشاء حكومة في غزة أي كوارث تحدث للشعب الفلسطيني.

4- مناشدة المؤتمر لهيأة الأمم المتحدة لتحقيق العدل بالنسبة إلى الفلسطينيين، وارسال برقية الى الهيأة العربية العليا تتضمن سحب اعتراف عرب فلسطين وثقتهم بالهيأة.

5- الدعوة الى عقد مؤتمر فلسطيني أوسع يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم للملك عبدالله ملكا على فلسطين.

ب - مؤتمر اريحا :

عقد عرب فلسطين من سكان الضفة الغربية في الاول من كانون الأول 1948م مؤتمرا كبيرا في مدينة اريحا الفلسطينية ضم زعامات ووجهاء القدس والخليل وبيت لحم ورام الله والاقضية التابعة لها وكذلك نخبة من النازحين عن مدن فلسطين الأخرى مثل: اللد والرملة وغيرهما، وكان المؤتمر قويا في قراراته صريحا في أقواله وبعد أن خطب رؤساء الوفود واستعرضوا مراحل القضية اتخذ المؤتمر القرارات الآتية (الماضي و موسى، 2017، الصفحات 599- 600):

1- شكر المؤتمر الدول العربية لما قدمته من جهود لأجل فلسطين وطلب مواصلة القتال لإنقاذها.

2- عبر عن عدم إمكانية مواجهة الخطر الذي تواجهه فلسطين دون الوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بوحدة فلسطين مع شرق الأردن كمقدمة لوحدة عربية شاملة.

3- بايع المؤتمر الملك عبدالله بن الحسين ملكا على فلسطين كلها، واقترحوا عليه بالإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يتشاورون في امورهم.

4- التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين الى بلادهم وتعويضهم.

5- تبلغ قرارات المؤتمر الى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية.

وقدمت قرارات المؤتمر من خلال وفد ذهب الى الملك عبدالله في الشونة عند قضائه فصل الشتاء فيها حيث ألقى رئيس المؤتمر الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل كلمة لخص فيها ما دار في المؤتمر وطلب من الملك أن يتبنى هذه القرارات، فرد عليه الملك أنه يعد هذه المقررات منة من المولى (عز وجل) وأنها عبء ثقيل حمله، ووعد الملك أن يعرض هذه المقررات الى الحكومة لتتخذ بشأنها ما تراه من الإجراءات (الماضي و موسى، 2017، صفحة 600).

وقدم الملك رؤية مؤتمر اريحا لحكومته ورأت الحكومة خلال جلستها المنعقدة في السابع من كانون الأول 1948م من خلال قرارها رقم (853) أنها تقدر كل التقدير رغبة المؤتمرين وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين وتراه متفقا مع أهدافها وهي ترحب به وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية والدولية، وأعلنت أنها تشارك رغبة المؤتمرين في السعي لدى منظمة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين لبلدانهم في اقرب وقت، ونظرا لما لهذا القرار من ارتباط بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة أن يعرض على مجلس الامة ليبدي رأيه، فعقد مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان جلسة مشتركة في الثالث عشر من كانون الأول 1948م وصدر القرار الآتي: (إن مجلس الامة الأردني بجلسته المشتركة المنعقدة في الثالث عشر من كانون الأول 1948م بعد أن اطلع على قرار الحكومة رقم (853) بتأريخ السابع من كانون الأول 1948م الذي اتخذته بناء على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا بتاريخ الأول من كانون الأول 1948م يقرر بالإجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور) (البطانية، د. ت، صفحة 39).

وتأكيدا لمقررات مؤتمر عمان واريحا السابقة الذكر وردا من اهل فلسطين على الحملة المضادة التي شنتها الصحافة المصرية والسورية عقد(مؤتمر نابلس) (رديف، 2016، صفحة 46) ورام الله لتؤيد ما جاء بالمؤتمرات السابقة واتخذوا مقررات مماثلة لها وأن هذه المؤتمرات التي عقدت اكدت أنها تقف بالضد من حكومة عموم فلسطين وعبرت عن رغبة الشعب الفلسطيني وإيمانه بأن الوحدة مع المملكة الأردنية هي السبيل الوحيد الذي يحافظ على ما تبقى من أراضيها ويحافظ على كرامة شعبها في الضفة الغربية (الماضي و موسى، 2017، صفحة 600)[1].

وكان للإجراءات الحكومية تأثيرها على مجلس الاعيان ومن تلك الاجراءات هي: أصدر الملك عبدالله مجموعة من الارادات لإتمام إجراءات الوحدة بين الضفتين كانت أولى هذه الارادات الإرادة الصادرة في الرابع عشر من اذار 1949م التي تمت بموجبها المصادقة على القانون المؤقت رقم (17) لسنة 1948م الخاص بالإدارة العامة في فلسطين وبموجب هذه الإرادة ألغي نظام الوظائف للحكام العسكريين في فلسطين وجرى تبديلهم بموظفين مدنيين أعطيت لهم الصلاحية للرجوع في اعمال دوائرهم

الى الوزير المختص مباشرة او بوساطة الحاكم الإداري العام في حالة وجوده، وتم تفويض السلطات المعطاة للمندوب السامي للملك عبدالله على أن يتولاها حاكم عسكري عام يعمل في ظل الإجراءات التي تصدر اليه بإرادة ملكية من قبل الملك بناء على تنسيب من رئيس الوزراء (الحجاج، 1994، صفحة 172) ، وأصدر الملك إرادة ملكية في الثاني عشر من كانون الأول 1949م تضمنت الموافقة على إضافة القانون الإضافي رقم (55) لسنة 1949م تم بموجبه زيادة عدد مقاعد مجلس الامة إذ اصبح عدد مقاعد مجلس النواب أربعين مقعدا بدلا من عشرين وعلى أن يتم انتخاب عشرين منهم من الضفة الغربية من الأردن، وعدد أعضاء مجلس الاعيان عشرين عضوا بدلا من عشرة وذلك بما اقتضاه الدستور إذ يكون عدد أعضاء مجلس الاعيان نصف أعضاء مجلس النواب (الجريدة الرسمية، 1949، صفحة 420).

وصدرت الإرادة الملكية في الثالث عشر من كانون الأول 1949م الموافقة على قانون الجنسية رقم (56) لسنة 1949م وبموجبه تم عد كل سكان المنطقة الغربية التي تدار من قبل المملكة مواطنين أردنيين ولهم الحقوق كافة الممنوحة للأردنيين، وبعد إتمام هذه الإجراءات وإعلان حق الفلسطينيين في انتخابات مجلس النواب جرى تكليف الحكام الإداريين بتقديم قوائم انتخابية خاصة بدوائرهم بعد أن يكونوا قد اعلنوها امام الشعب الذي اعطى حق الاعتراض والاستئناف على الاسماء الواردة في تلك القوائم (الجريدة الرسمية، 1949، صفحة 420).

ونظرا للمعطيات الجديدة التي اوجبت اجراء التعديل على قانون الانتخابات العام للمملكة ليتوافق مع القرارات التي اتخذت بشأن الوحدة اصدر الملك إرادة أخرى تتضمن حل مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان ابتداء من الأول من كانون الثاني 1950م (الجريدة الرسمية، 1949، صفحة 422).

وكان لابد لقرار الوحدة الذي اتخذته الحكومة الأردنية أن يصادق عليه مجلس الامة ويرفع الى الملك بحسب ما اقتضاه الدستور وبما أن الملك عبدالله قد حل مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان – كما ذكرنا سابقا– وكذلك اصدار الأوامر الى الحكام الإداريين في الضفة الغربية بتقديم القوائم الانتخابية لتهيئة العملية الانتخابية، وبعد اكمال القوائم الانتخابية وتحديد يوم الحادي عشر من نيسان موعدا لإجراء العملية الانتخابية لأعضاء مجلس النواب أعلنت نتائج الانتخابات في العشرين من نيسان 1950م، وفي اليوم نفسه الذي اعلن فيه النتائج أصدرت

إرادة ملكية لتشكيل مجلس الاعيان الثاني الذي ضم الاسماء الآتية (الماضي و موسى، 2017، صفحة 600) (خير، 1947، صفحة 342):

توفيق أبو الهدى (رئيسا)	نوفان السعود
سمير الرفاعي	سليمان طوقان

محمد علي الجعبري	فريد ارشيد
فلاح المدادحة	صبري الطباع
راغب النشاشيبي	إسماعيل البلبيسي
محمود كريشان	حديثة الخريشة
معارك المجالي	محمد أبو تايه
شرف بن رابح	حسين خواجه
سلمان التاجي الفاروقي	سليم البخيت
عبد الطيف صلاح	وديع دعمس

وافتتح مجلس الامة الثاني بشقيه النواب المنتخبين والاعيان المرشحين الذي يضم اعضاء من الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن في الرابع والعشرين من نيسان 1950 بخطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء (سعيد المفتي) (موسى، 1993، الصفحات 141-147) (رديف، 2016، صفحة 24) نيابة عن جلالة الملك وقد تضمن خطاب العرش الذي يعد منهاج الحكومة المرتقب وتوصيات الملك لمجلس الامة إذ اكد الملك فيه على تهنئة الأعضاء والتعبير عن الفرح والاغتباط بافتتاح هذا المجلس الذي ضم أعضاء عن ضفتي الأردن المنبثقة من إرادة شعب واحد والتأكيد على عمق الروابط التي جمعت بين الشعبين الأردني والفلسطيني منذ عام 1922 التي منها وحدة النقد والدفاع المشترك والارتقاق في الموانئ، وتوطيد الحدود وتسهيل الحواجز الكمركية والتبادل الثقافي والتشريعي، كذلك شمل الخطاب وعدا من الملك بتعديل الدستور على أساس المسؤولية الوزارية البرلمانية مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث على أن يتم ذلك من قبل لجنة من الخبراء الحقوقيين لوضع مشروع التعديلات الدستورية على احدث الأسس، واعلن بأن حكومته ستحافظ على العلاقات الودية مع الدول الصديقة في سياستها الخارجية (العدوان، 2015، الصفحات 177-178) .

وقدم مجلس الاعيان في جلسة الافتتاح المشتركة لمجلس الامة المنعقدة في الرابع والعشرين من نيسان 1950 وبعد انتهاء خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء بمشروع قرار الوحدة الذي اتخذته الحكومة، وصدر قرار الوحدة بالإجماع وبالشكل الآتي: (تأكيدا لثقة الامة واعترافا بما لحضرة صاحب الجلالة عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصير والى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتها القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي يقرر مجلس الامة الأردني

الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في الرابع والعشرين من نيسان 1950 ويعلن ما يأتي (هاني، 1993، الصفحات 68- 69):

1- تأييد الوحدة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

2- تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

3- رفع القرار الصادر عن مجلس الامة بهيأة الاعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم، وعده نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

4- اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية.

وفي اليوم نفسه حمل الأعضاء هذه الوثيقة وعرضوها على الملك، فما كان من الملك إلا أن شكر لمجلس الامة ثقته وقبل قرار الامة وتم التوقيع عليه في الساعة الخامسة مساء فأطلقت المدافع احدى وعشرين طلقة، تولى وزير الخارجية تبليغه الى الدول العربية والدول الأجنبية الصديقة (هاني، 1993، صفحة 69) .

الخاتمة:

تبين من خلال دراسة مجلس الاعيان الأردني وموقفه من التطورات السياسية في فلسطين 1947-1950 بأن مجلس الاعيان هو مجلس جديد يتم تعيين أعضائه من قبل الملك وليس بانتخاب من قبل الشعب، لذا تشكل هذا المجلس بعد أن اقر دستور عام 1947م، وكان لمجلس الاعيان دور كبير تجاه التطورات السياسية في فلسطين إذ إنه قاوم مشاريع التقسيم الفلسطيني وكان له الدور الكبير في فشلها وكذلك موقفه من الوحدة الأردنية الفلسطينية ودعمه لجميع المؤتمرات التي تهدف الى الوحدة والوقوف مع إرادة شعب فلسطين والتصويت على قرار الوحدة بين الضفتين ورفعها للملك للمصادقة عليه وتمت الوحدة.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. الجريدة الرسمية. (16 تشرين الأول، 1947).
2. الجريدة الرسمية. (1949).
3. العدوان. (2015). دور المجلس التشريعي الثاني (مجلس الاعيان) في العملية التشريعية الأردنية. عمان: دار وائل للنشر.
4. جريدة الجزير. (حزيران, 1947).
5. جريدة الدفاع. (1947).
6. خليل الحجاج. (1994). التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية 1920–1952م. عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية.
7. خير هاني. (1993). الحياة النيابية في الأردن 1920–1993م. عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.
8. سليمان موسى. (1993). اعلام من الأردن توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي دراسة في السياسة الأردنية. عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية مكتبة الرأي.
9. شادية حسن احمد العدوان. (1993). التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية 1946–1967. كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.
10. عبدالكريم العمر. (1999). مذكرات الحاج محمد امين الحسيني. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
11. عمر صالح علي العمري. (2021). الأردن والقضية الفلسطينية (دراسة في الموقف من مشروع التسوية)1936–1950م. عمان: منشورات وزارة الثقافة الأردنية.
12. فيصل البطانية. (د.ت). ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن منذ تأسيس الدولة. أبو ظبي: الفجر للطباعة.
13. مجيد خدوري. (1973). عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة. الدار المتحدة للنشر، واشنطن.
14. محاضر مجلس الاعيان الأردني. (1947). الجلسة الأولى لمجلس الاعيان الأول.
15. محاضر مجلس الاعيان الأردني. (1947). الجلسة الثانية لمجلس الاعيان الأول.
16. محاضر مجلس الاعيان الأردني. (1947). وقائع الجلسة الثالثة، الدورة العادية الأولى لمجلس الاعيان الأول.
17. محاضر مجلس الاعيان الاردني. (1948).
18. محاضر مجلس الامة الاردني. (1947). عمان: الدورة العادية الاولى.
19. محمد خالد الازعر. (2000).
20. محمد خالد الازعر. (2000). حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين. حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين.
21. محمد خلف الرقاد. (2021). السياسة العسكرية في الفكر القيادي الهاشمي (من الحسين بن علي الى عبدالله الثاني بن الحسين 1916–2021). عمان: منشورات وزارة الثقافة .

22.محمد سعيد حمدان. (2006). سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948–1956. عمان: دار اليازوري.

23.محمد عماد رديف. (2016). تطور الحياة النيابية في الأردن 1951–1974. كلية التربية: جامعة تكريت.

24.محمود سلطان الشياب. (2022). الاردن في مئة عام تأسيس وتعزيز احداث ويوميات 1921–2021. اصدارات وزارة الثقافة الاردنية، عمان.

25.منيب الماضي، وسليمان موسى. (2017). تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900–1959. عمان: ورود الاردنية للنشر والتوزيع.

26.منير الهور، وطارق موسى. (1983). مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1982، . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

27.هاني سليم خير. (1947). السجل التأريخي المصور لمجالس الوزراء والاعيان والتشريعي والوطني الاستشاري والنيابي ومجلس العشائر 1920–1990م. الجريدة الرسمية، 342.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Hani Salim Khair, The Illustrated Historical Record of the Councils of Ministers, Senates, Legislative, National Consultative, Parliamentary, and Tribal Councils 1920-1990, 2nd ed., n.d., Amman, 1990.
2. Minutes of the Jordanian Senate, First Session of the First Senate, First Ordinary Session, dated November 3, 1947.
3. Minutes of the Jordanian Senate, Second Session of the First Senate, First Ordinary Session, dated November 6, 1947.
4. Minutes of the Jordanian Senate, Proceedings of the Third Session, First Regular Session of the First Senate, November 17.
5. Omar Saleh Ali Al-Omari, Jordan and the Palestinian Question (A Study of the Position on the Settlement Project) 1936-1950, Publications of the Jordanian Ministry of Culture, Amman, 2021.
6. Munir Al-Hour and Tariq Musa, Settlement Projects for the Palestinian Question 1947-1982, Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut, 1983,
7. Minutes of the Jordanian National Assembly, First Session of the First Jordanian National Assembly, First Ordinary Session, December 2, 1947, pp. 67-75.2
8. Minutes of the Jordanian Senate, Proceedings of the Eleventh Session of the First Senate, First Ordinary Session, January 31, 1948.
9. Muhammad Khalaf Al-Raqqad, Military Policy in Hashemite Leadership Thought (From Hussein bin Ali to Abdullah II bin Hussein 1916-2021), Publications of the Jordanian Ministry of Culture, Amman, 2021.
10. Sultan Mahmoud Al-Shiyab, Jordan in One Hundred Years: Establishment and Consolidation: Events and Diaries 1921-2021, Publications of the Jordanian Ministry of Culture, Amman, 2022.
11. Muhammad Khalid al-Az'ar, The All-Palestine Government on its Fiftieth Anniversary, Journal of Palestine Studies, Volume 11, Issue 41, 2000,
12. Muhammad Sa'id Hamdan, Egypt's Policy Towards the Palestinian Question 1948-1956, Dar al-Yazouri, Amman, 2006.
13. Majid Khadduri, Contemporary Arabs: The Roles of Leaders in Politics, United Publishing House, Washington, 1973.
14. Abdul Karim al-Omar, Memoirs of Hajj Muhammad Amin al-Husayni, Al-Ahali for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, 1999.
15. Munib al-Madi and Sulayman Musa, History of Jordan in the Twentieth Century 1900-1959, 3rd ed., Dar Ward al-Urduniya for Publishing and Distribution, Amman, 2017, Vol.
16. Muhammad Imad Radif, The Development of Parliamentary Life in Jordan 1951-1974, unpublished master's thesis, College of Education, Tikrit University, 2016.
17. Shadia Hassan Ahmad Al-Adwan, The Political Development of the Hashemite Kingdom of Jordan 1946-1967, unpublished master's thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan, 1993.
18. Faisal Al-Batanieh, The File of Legislative and Parliamentary Life in Jordan since the Establishment of the State, Dar Al-Fajr Printing House, Abu Dhabi, n.d., Vol. 1.
19. Khalil Al-Hajjaj, The Historical Development of Jordanian Legislative and Parliamentary Life 1920-1952 AD, Arab Center for Student Services, Amman, 1994.
20. Suleiman Musa, Notable Figures from Jordan: Tawfiq Abu Al-Huda, Saeed Al-Mufti: A Study of Jordanian Politics, Jordanian Press Foundation, Al-Rai Library, Amman, 1993, Vol. 2.
21. Ziad Tawfiq Al-Adwan, The Role of the Second Legislative Council (the Senate) in the Jordanian Legislative Process, Wael Publishing House, Amman, 2015.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

22. Hani Khair, Parliamentary Life in Jordan 1920-1993 AD, Publications of the Jordanian History Committee, Amman, 1993.
23. Al-Jazeera Newspaper, Issue 1189, June 14, 1947.
24. Official Gazette, Issue 923, October 16, 1947
25. Official Gazette, Issue 925, October 28, 1947, p. 1004.
26. Al-Difaa Newspaper, Issue 3827, December 11, 1947.
27. Official Gazette, Issue 1004, December 20, 1949.